الدرسُ الثالثُ 3

أُسسُ الاستثمارِ

أستكشفُ

- ما الذي يجعلُ الاستثمارَ مُربِحًا أوْ خاسرًا؟
- ما الوقتُ المناسبُ للاستثمارِ؟
- كيفَ يُمكِنُ أنْ أكونَ مُستثمِرًا ناجحًا وليسَ لديَّ أيُّ خبراتٍ في مجالِ الاستثمارِ؟

أتعلَّمُ

يُواجِهُ المُستثمِرونَ اليومَ أحوالًا مُتغيِّرةً في السوقِ باستمرارٍ. كذلكَ يَحْفلُ السوقُ بالعديدِ منْ خياراتِ الاستثمارِ؛ ما يُحتِّمُ على المُستثمِرِ اتِّخاذَ القرارِ الاستثماريِّ الصائبِ الذي يعودُ عليْهِ بالنفعِ، ويُحقِّقُ لهُ العائدَ المنشودَ مستقبلًا. فما الأُسسُ التي يُمكِنُ للمُستثمِرينَ التزامُها لتحقيقِ أفضلِ النتائجِ بمرورِ الوقتِ؟

نتاجاتُ التعلُّمِ:

1 – توضيحُ أُسسِ الاستثمارِ.

المفاهيمُ والمصطلحاتُ الرئيسةُ:

أُسسُ الاستثمارِ.

أُسسُ الاستثمارِ (Principles of Investment):

هيَ مجموعةٌ منَ المبادئِ والإرشاداتِ التي يعتمدُ عليْها الأفرادُ والمؤسساتُ عندَ اتِّخاذِ القراراتِ الاستثماريةِ؛ لتحقيقِ أفضلِ النتائجِ الماليةِ، وتقليلِ المخاطرِ. وهذهِ أبرزُ أُسسِ الاستثمارِ:

1 – اعتمادُ الادِّخارِ نهجًا في الحياةِ:

يتطلَّبُ الاستثمارُ الوعيَ بأهمِّيةِ الادِّخارِ، وجعلَهُ عادةً مُستمِرَّةً. وفي هذا السياقِ، يقالُ: «ادفعْ لنفسِكَ أوَّلًا»؛ أي اقتطِعْ جزءًا منْ

دخلِكَ، وادَّخِرْهُ قبلَ الشروعِ في إنفاقِ هذا الدخلِ. فهذا الادِّخارُ سيكونُ الأساسَ الذي تعتمدُ عليْهِ في استثماراتِكَ مستقبلًا.

ولهذا، فمنَ المُهِمِّ إدراكُ أنَّهُ لا يُمكِنُ الحديثُ عنِ الاستثمارِ منْ دونِ وجودِ ادِّخارٍ. فالأموالُ لا تنمو إلّا إذا خُصِّصَ جزءٌ منْها ليكونَ رأسَ المالِ الذي يُوظَّفُ في مشروعاتٍ واستثماراتٍ تُفْضي إلى تنميتِهِ وزيادتِهِ.

أُفكِّرُ

- كيفَ أتخيَّلُ نفسي مُستثمِرًا/ مُستثمِرةً مستقبلًا؟
- أيُّ أنواعِ المُستثمِرينَ أرغبُ أنْ أكونَ؟

2 – التخطيطُ (تحديدُ الأهدافِ الاستثماريةِ، ووضعُ خُطَّةٍ استثماريةٍ):

يتعيَّنُ على المُستثمِرِ أنْ يُحدِّدَ أهدافَهُ بوضوحٍ؛ سواءٌ أكانَتْ قصيرةَ المدى أمْ طويلةَ المدى؛ لأنَّ الأهدافَ الواضحةَ تُسهِمُ في توجيهِ الخياراتِ الاستثماريةِ بصورةٍ صحيحةٍ. ومنْ ثَمَّ، فإنَّ تحديدَ أهدافٍ واضحةٍ وقابلةٍ للقياسِ، وذاتِ إطارٍ زمنيٍّ مُحدَّدٍ، يساعدُ على اختيارِ الاستراتيجيةِ الاستثماريةِ المناسبةِ.

على سبيلِ المثالِ، إذا كانَ هدفُ الفردِ تحقيقَ دخلٍ ثابتٍ، فقدْ يُفضِّلُ الاستثماراتِ ذاتَ العوائدِ الدوريةِ والمستوى المُنخفِضِ منَ المخاطرِ؛ لضمانِ الاستقرارِ، وحمايةِ رأسِ المالِ، مثلَ العقاراتِ المُؤجَّرةِ؛ فهيَ تُحقِّقُ دخلًا ثابتًا منَ الإيجاراتِ الشهريةِ أوِ الإيجاراتِ السنويةِ. أمّا إذا سعى الفردُ إلى تحقيقِ نموٍّ على المدى الطويلِ، فقدْ تكونُ الأصولُ ذاتُ إمكانياتِ النموِّ المُرتفِعةِ هيَ الخيارَ الأنسبَ، مثلَ شراءِ العقاراتِ أوِ الأراضي في المناطقِ الناميةِ التي يُتوقَّعُ أنْ تشهدَ ازدهارًا في المستقبلِ؛ ما يزيدُ منْ قيمتِها بمرورِ الوقتِ.

لا شكَّ في أنَّ إحاطةَ المُستثمِرِ بالأهدافِ الاستثماريةِ ونوعِ الأصولِ التي تُوائِمُها، إلى جانبِ تقديرِهِ مستوى تحمُّلِ المخاطرِ؛ سيتيحُ لهُ اتِّخاذَ قراراتٍ مدروسةٍ، وإعدادَ خُطَّةٍ ماليةٍ واضحةٍ وفعّالةٍ. وهذهِ الخُطَّةُ ستساعدُهُ على تحديدِ المبلغِ الذي يُمكِنُ استثمارُهُ بما يتناسبُ معَ إمكانياتِهِ واحتياجاتِهِ، وتضمنُ لهُ تحقيقَ الآمالِ والأهدافِ المنشودةِ.

- أستنتجُ أهمِّيةَ وضعِ خُطَّةٍ للاستثمارِ.

3 – التعلُّمُ المُستمِرُّ، والاستثمارُ في المعرفةِ:

ينبغي للمُستثمِرِ قبلَ اتِّخاذِ أيِّ قراراتٍ استثماريةٍ أنْ يُثقِّفَ نفسَهُ بقراءةِ الكتبِ المُتخصِّصةِ، وحضورِ الدوراتِ التدريبيةِ، ومتابعةِ الأخبارِ الماليةِ والتطوُّراتِ الاقتصاديةِ العالميةِ. فالتعلُّمُ منَ الممارساتِ الاستثماريةِ الرائدةِ يُعَدُّ خطوةً مُهِمَّةً لتعزيزِ القراراتِ الاستثماريةِ، وزيادةِ فرصِ النجاحِ. ومنْ ثَمَّ، فإنَّهُ يتعيَّنُ على المُستثمِرِ أنْ يبحثَ عنِ الفرصِ الاستثماريةِ المتاحةِ، ثمَّ يختارَ أنسبَها بدلًا منْ وضعِ مُدَّخراتِهِ في أوَّلِ فرصةٍ استثماريةٍ.

أمّا إذا افتقرَ المُستثمِرُ إلى الخبرةِ الكافيةِ، أوْ لمْ يجدِ الوقتَ الكافيَ للبحثِ والتحليلِ، فمنَ الأفضلِ لهُ الاستعانةُ بمستشارينَ ماليينَ مُحترِفينَ؛ إذْ يُمكِنُ لهؤلاءِ تقديمُ نصائحَ مَبْنيةٍ على التحليلِ والدراساتِ بما يتناسبُ معَ أهدافِ المُستثمِرِ ووضعِهِ الماليِّ.

4 – دراسةُ المخاطرِ والعوائدِ المُتوقَّعةِ لكلِّ خيارٍ استثماريٍّ، والمقارنةُ بينَها:

ينطوي كلُّ استثمارٍ على درجةٍ مُعيَّنةٍ منَ المخاطرةِ؛ وهيَ احتمالُ الإخفاقِ والفشلِ (الخسارةُ الماليةُ) بدلًا منْ تحقيقِ الأرباحِ المُتوقَّعةِ. كذلكَ، فإنَّ لكلِّ استثمارٍ تكاليفَ مُحدَّدةً، مثلَ: الرسومِ الإداريةِ، والضرائبِ؛ ما قدْ يُؤثِّرُ سلبًا في العوائدِ. لذلكَ، يتعيَّنُ على المُستثمِرِ أنْ يَعِيَ طبيعةَ هذهِ المخاطرِ، ويُقيِّمَ مستوى المخاطرةِ المُرتبِطَ بكلِّ استثمارٍ، إضافةً إلى حسابِ التكاليفِ المُترتِّبةِ عليْهِ. وتأسيسًا على ذلكَ، يُقارِنُ المُستثمِرُ بينَ الخياراتِ الاستثماريةِ المختلفةِ، ثمَّ يختارُ أنسبَها وأكثرَها مُلاءَمةً لهُ.

5 – تحليلُ السوقِ، وفهمُ القوانينِ:

يتعيَّنُ على المُستثمِرِ متابعةُ أوضاعِ السوقِ والعواملِ المُؤثِّرةِ فيهِ، بما في ذلكَ العواملُ الاقتصاديةُ (مثلَ: التضخُّمِ، وأسعارِ الفائدةِ)، والعواملُ السياسيةُ، إضافةً إلى الفهمِ الشاملِ للإطارِ القانونيِّ والتنظيميِّ الخاصِّ بالاستثمارِ؛ بُغْيَةَ الحَدِّ منْ تأثيرِ هذهِ العواملِ، وزيادةِ فرصِ النجاحِ.

6 – التنويعُ:

يُعَدُّ التنويعُ استراتيجيةً أساسيةً لتقليلِ المخاطرِ وزيادةِ فرصِ تحقيقِ عوائدَ مُستقِرَّةٍ على المدى الطويلِ، ويتضمَّنُ ذلكَ توزيعَ الاستثماراتِ على قطاعاتٍ وأصولٍ مُتنوِّعةٍ وغيرِ مُترابِطةٍ، مثلَ: الأسهمِ، والسنداتِ، والعقاراتِ. أمّا الهدفُ منْ هذا النهجِ فهوَ تجنُّبُ حدوثِ خسائرَ كبيرةٍ في حالِ تراجعَ أداءُ قطاعٍ مُعيَّنٍ، أوِ انخفضَتْ قيمةُ أحدِ الأصولِ.

7- مراقبةُ الاستثماراتِ:

يجبُ على المُستثمِرِ أنْ يُتابِعَ استثماراتِهِ بانتظامٍ، وذلكَ بمراجعةِ أدائِها، وتقييمِ مستوى التقدُّمِ نحوَ تحقيقِ أهدافِهِ الماليةِ، وهوَ ما قدْ يتطلَّبُ تعديلَ الاستراتيجيةِ، أوْ إعادةَ تخصيصِ الأصولِ وَفقًا للتغيُّراتِ في السوقِ، أوْ ما يعتري حياةَ المُستثمِرِ الشخصيةَ منْ مُستجدّاتٍ.

8 -التحلّي بالصبرِ والانضباطِ:

يتطلَّبُ الاستثمارُ الصبرَ وعدمَ الانسياقِ وراءَ المشاعرِ أوِ التغيُّراتِ اللحظيةِ في السوقِ. فالاستثمارُ غالبًا يستغرقُ وقتًا لتحقيقِ العوائدِ المنشودةِ. ولا شكَّ في أنَّ الصبرَ والانضباطَ يساعدانِ على الالتزامِ بالخُطَّةِ الموضوعةِ، وعدمِ اتِّخاذِ قراراتٍ عشوائيةٍ.

النشاطُ 1 نصائحُ ذهبيةٌ للاستثمارِ.

- سأعملُ ضمنَ مجموعةٍ.
- أُشارِكُ أفرادَ مجموعتي في اختيارِ إحدى الجملِ الآتيةِ:
  - ❋ أستثمرُ مُبكِّرًا؛ فالاستثمارُ المُبكِّرُ قدْ يؤتي ثمارَهُ على المدى الطويلِ.
  - ❋ أستثمرُ بانتظامٍ؛ فاتِّباعُ نهجٍ مُنضبِطٍ يُسهِمُ في بناءِ مزيدٍ منَ الثروةِ.
  - ❋ أستثمرُ بما فيهِ الكفايةُ؛ أيْ أدَّخِرُ ما يكفي منَ المالِ اليومَ لتحقيقِ الأهدافِ الماليةِ الطويلةِ الأجلِ.
  - ❋ أستثمرُ فقطْ ما أستطيعُ تحمُّلَ خسارتِهِ.
- أبحثُ - بالتعاونِ معَ أفرادِ مجموعتي- في مصادرِ المعرفةِ الموثوقةِ في شبكةِ الإنترنتْ عنْ معلوماتٍ خاصةٍ بالموضوعِ الذي تُمثِّلُهُ الجملةُ المختارةُ.
- أَعرِضُ النتائجَ التي نتوصَّلُ إليْها في المجموعةِ أمامَ أفرادِ المجموعاتِ الأُخرى، ثمَّ نُناقِشُهُمْ فيها، مُقدِّمينَ الأمثلةَ والأدلَّةَ اللازمةَ لإثباتِ وِجهةِ نظرِنا في المجموعةِ.

– أُكمِلُ – بالتعاونِ معَ أفرادِ مجموعتي – المُخطَّطَ الذي يُمثِّلُهُ الشكلُ (1)، ويحملُ عنوانَ (أُسسُ الاستثمارِ)، ثمَّ أطرحُ الأسئلةَ التي تليهِ على أفرادِ المجموعاتِ الأُخرى.

الشكل (1): أُسسُ الاستثمارِ.

1 – أنا مِنْ أُسسِ الاستثمارِ، مَنْ يتبعْني أُجنِّبْهُ خسائرَ كبيرةٍ في حالِ تراجعَ أداءُ قطاعٍ مُعيَّنٍ، أوِ انخفضَتْ قيمةُ أحدِ الأصولِ المُستثمَرِ فيها؛ فمَنْ أكونُ؟

2 – لا يُمكِنُ الحديثُ عنِ الاستثمارِ منْ دونِ أنْ أكونَ حاضرًا. فالأموالُ لا تنمو إلّا إذا خصَّصْتُ جزءًا منْها لتكونَ رأسَ مالٍ يُوظَّفُ في مشروعاتٍ واستثماراتٍ تعملُ على تنميتِهِ وزيادتِهِ؛ فمَنْ أنا؟

3 – صفةٌ تُعَدُّ منْ أُسسِ الاستثمارِ، وهيَ تساعدُ على عدمِ الانسياقِ وراءَ المشاعرِ والتغيُّراتِ اللحظيةِ في السوقِ؛ فمَنْ أنا؟

الربطُ معَ التكنولوجيا

لكلٍّ منْ أُسسِ الاستثمارِ أدواتٌ رقميةٌ وتطبيقاتٌ حديثةٌ تُسهِمُ في اتِّخاذِ قراراتٍ استثماريةٍ أفضلَ. ومنَ الأمثلةِ على هذهِ الأدواتِ والتطبيقاتِ:

- المِنصّاتُ التعليميةُ التي يستفادُ منْها في تعرُّفِ مفاهيمِ الاستثمارِ وأُسسِهِ.
- المواقعُ الماليةُ التي تعرضُ آخرَ الأخبارِ الاقتصاديةِ.
- برامجُ المحاكاةِ التي تتيحُ للأفرادِ تجربةَ الاستثمارِ منْ دونِ مخاطرةٍ.
- أدواتُ الذكاءِ الاصطناعيِّ التي تُحلِّلُ الأسواقَ، وتتوقَّعُ الاتِّجاهاتِ.
- مِنصّاتُ الاستثمارِ الذكيةُ التي تتيحُ شراءَ أنواعٍ مُتعدِّدةٍ منَ الأصولِ، ومتابعةَ الأصولِ بسهولةٍ.

أبحثُ – بالتعاونِ معَ أفرادِ مجموعتي – في مصادرِ المعرفةِ الموثوقةِ في شبكةِ الإنترنتْ عنْ أمثلةٍ على أدواتٍ وتطبيقاتٍ تكنولوجيةٍ تساعدُ على تطبيقِ هذهِ الأُسسِ، وتُبيِّنُ كيفَ تُسهِمُ في اتِّخاذِ قراراتٍ استثماريةٍ أفضلَ.

أنواعُ المُستثمِرينَ:

يُمكِنُ تصنيفُ المُستثمِرينَ إلى ثلاثةِ أنواعٍ، هيَ:

1 – **المُستثمِرُ المُتحفِّظُ:** يُفضِّلُ هذا المُستثمِرُ الاستثماراتِ ذاتَ المخاطرِ المُنخفِضةِ، ويحرصُ على حفظِ رأسِ المالِ بدلًا منْ تحقيقِ أرباحٍ كثيرةٍ.

2 – **المُستثمِرُ المُعتدِلُ:** يمزجُ هذا المُستثمِرُ بينَ الأمانِ والمخاطرةِ لتحقيقِ عوائدَ مُستقِرَّةٍ، ويسعى إلى إيجادِ توازنٍ بينَ الحفاظِ على رأسِ المالِ وتنميتِهِ.

3 – **المُستثمِرُ المُغامِرُ:** يسعى هذا المُستثمِرُ إلى تحقيقِ عوائدَ مُرتفِعةٍ، وهوَ مُستعِدٌّ لتحمُّلِ مخاطرَ كبيرةٍ؛ لذا يُركِّزُ على الاستثماراتِ ذاتِ العائدِ الأعلى، حتّى لوِ انطوى ذلكَ على تقلُّباتٍ كبيرةٍ في السوقِ.

معلومةٌ تعلَّمْتُها، وأُشارِكُ فيها عائلتي

يُعَدُّ فهمُ المُستثمِرِ لأساسياتِ الاستثمارِ الخطوةَ الأولى لتحقيقِ أهدافِهِ الماليةِ؛ ذلكَ أنَّ وضعَ الخُطَطِ الاستثماريةِ، وتحديدَ الأهدافِ، وإدارةَ المخاطرِ عنْ طريقِ تنويعِ الأصولِ، والتحلّي بالصبرِ والانضباطِ، ومتابعةَ الأداءِ وأوضاعِ السوقِ دوريًّا، وتعديلَ الاستراتيجيةِ المختارةِ؛ سيتيحُ للمُستثمِرِ اتِّخاذَ أفضلِ القراراتِ الاستثماريةِ الصحيحةِ، ويُجنِّبُهُ العديدَ منَ المخاطرِ.

نصيحةٌ

أتجنَّبُ استثمارَ جميعِ أموالي في مشروعٍ واحدٍ أوْ نوعٍ واحدٍ منَ الأصولِ، وأحرصُ على تخصيصِ جزءٍ مُحدَّدٍ منْ دخلي للاستثمارِ، والاحتفاظِ بصندوقِ طوارئَ لمواجهةِ أيِّ مُستجدّاتٍ غيرِ مُتوقَّعةٍ، وأتذكَّرُ دائمًا أنَّ إدارةَ رأسِ المالِ بحكمةٍ تساعدُني على تجنُّبِ الوقوعِ في الدَّيْنِ أوِ الإفلاسِ.

أُقيِّمُ تعلُّمي

السؤالُ الأوَّلُ: أُعدِّدُ أربعةً منْ أُسسِ الاستثمارِ.

السؤالُ الثاني: أُفسِّرُ ما يأتي:

1 – يُعَدُّ التنويعُ استراتيجيةً أساسيةً لتقليلِ المخاطرِ وزيادةِ فرصِ تحقيقِ عوائدَ مُستقِرَّةٍ على المدى الطويلِ.

2 – يجبُ على المُستثمِرِ متابعةُ استثماراتِهِ بانتظامٍ عنْ طريقِ مراجعةِ أدائِها.

3 – يتطلَّبُ الاستثمارُ الصبرَ، وعدمَ الانسياقِ وراءَ المشاعرِ والتغيُّراتِ اللحظيةِ في السوقِ.

السؤالُ الثالثُ: أختارُ رمزَ الإجابةِ الصحيحةِ في كلٍّ ممّا يأتي:

1 – إذا كانَ المُستثمِرُ يفتقرُ إلى الخبرةِ الكافيةِ، أوْ لا يملكُ الوقتَ الكافيَ للبحثِ والتحليلِ، فإنَّ أفضلَ إجراءٍ يقومُ بهِ هوَ:

أ) توظيفُ مُدَّخراتِهِ في أوَّلِ فرصةٍ استثماريةٍ.
ب) ادِّخارُ أموالِهِ، والحفاظُ عليْها.
جـ) الاستعانةُ بمستشارينَ ماليينَ مُحترِفينَ.
د) الصبرُ، والانضباطُ، وعدمُ الاستثمارِ.

2 – الهدفُ الذي يجعلُ المُستثمِرَ يُتابِعُ أوضاعَ السوقِ والعواملَ المُؤثِّرةَ فيهِ هوَ:

أ) تقليلُ تأثيرِ هذهِ العواملِ وزيادةُ فرصِ النجاحِ.
ب) فهمُ القوانينِ والإطارِ التنظيميِّ للاستثمارِ.
جـ) إعدادُ خُطَّةٍ استثماريةٍ واضحةٍ.
د) تحديدُ أهدافٍ طويلةِ المدى.

3 – ينطوي كلُّ استثمارٍ على درجةٍ مُعيَّنةٍ منَ المخاطرةِ. معنى المخاطرةِ هوَ:

أ) التركيزُ على الاستثماراتِ ذاتِ العائدِ الأعلى.
ب) الموازنةُ بينَ الحفاظِ على رأسِ المالِ وتنميتِهِ.
جـ) احتمالُ الخسارةِ الماليةِ بدلًا منْ تحقيقِ الأرباحِ.
د) توزيعُ الاستثماراتِ على قطاعاتٍ وأصولٍ مُتنوِّعةٍ.

الدرسُ الرابعُ 4

أنواعُ الاستثمارِ

أستكشفُ

أتأمَّلُ الصورَ في الشكلِ (1)، ثمَّ أُجيبُ عنِ السؤالينِ التاليينِ:

الشكلُ (1): أمثلةٌ على أنواعِ الاستثمارِ.

1- أستنتجُ منَ الشكلِ أنواعًا مختلفةً منَ الاستثمارِ.

2- أُفكِّرُ: هلْ تتساوى المخاطرُ والعوائدُ المُتوقَّعةُ في جميعِ أنواعِ الاستثمارِ؟

أتعلَّمُ

أنواعُ الاستثمارِ:

يُمكِنُ للمُستثمِرِ أنْ يُوظِّفَ أموالَهُ في كثيرٍ منَ المجالاتِ والقطاعاتِ المُتعدِّدةِ، مثلَ: الصناعةِ، والسياحةِ، والزراعةِ، والتعليمِ، والصِّحَّةِ، والتكنولوجيا؛ إذْ تمتازُ هذهِ المجالاتُ والقطاعاتُ بتنوُّعِ الاستثماراتِ فيها، واختلافِها منْ حيثُ درجةُ الربحيةِ ونسبةُ المخاطرةِ؛ ما يمنحُ المُستثمِرَ خياراتٍ مُتعدِّدةً تساعدُهُ على اختيارِ نوعِ الاستثمارِ الأنسبِ لأهدافِهِ الماليةِ وقدرتِهِ على تحمُّلِ المخاطرِ.

نتاجاتُ التعلُّمِ:

1- التمييزُ بينَ أنواعِ الاستثمارِ.

2- المقارنةُ بينَ أنواعِ الاستثمارِ منْ حيثُ المخاطرُ والعوائدُ المُتوقَّعةُ.

المفاهيمُ والمصطلحاتُ الرئيسةُ:

الاستثماراتُ العقاريةُ، الاستثماراتُ الماديةُ، الأسهمُ، السنداتُ، صناديقُ الاستثمارِ، الأصولُ غيرُ الملموسةِ.

أُفكّرُ

- كيفَ يُمكِنُ للاستثماراتِ في مجالِ الطاقةِ المُتجدِّدةِ (أي الطاقةِ المُستمَدَّةِ منْ مصادرَ طبيعيةٍ غيرِ قابلةٍ للنفادِ، مثلَ: الطاقةِ الشمسيةِ، وطاقةِ الرياحِ) أنْ تكونَ جزءًا منْ حمايةِ البيئةِ وتحقيقِ الأرباحِ؟
- كيفَ يُمكِنُ للاستثمارِ في المهاراتِ الشخصيةِ واستثمارِ الوقتِ والمالِ في دوراتِ تطويرِ الذاتِ والمهاراتِ القياديةِ أنْ يعودَ بالفائدةِ على المُستثمِرِ مستقبلًا؟

تُصنَّفُ أنواعُ الاستثمارِ بحسبِ طبيعةِ الأصولِ إلى ثلاثةِ أنواعٍ رئيسةٍ، هيَ:

1 – الأصولُ الحقيقيةُ، مثلُ: الاستثماراتِ العقاريةِ، والاستثماراتِ الماديةِ، والمشروعاتِ الاقتصاديةِ.

2 – الأصولُ الماليةُ، مثلُ: الأسهمِ، والسنداتِ، وصناديقِ الاستثمارِ.

3 – الأصولُ غيرُ الملموسةِ، مثلُ: العلاماتِ التجاريةِ، والمواقعِ الإلكترونيةِ. أنظرُ الشكلَ (2).

؟ – أُصنِّفُ أنواعَ الاستثمارِ تبعًا لطبيعةِ الأصولِ.

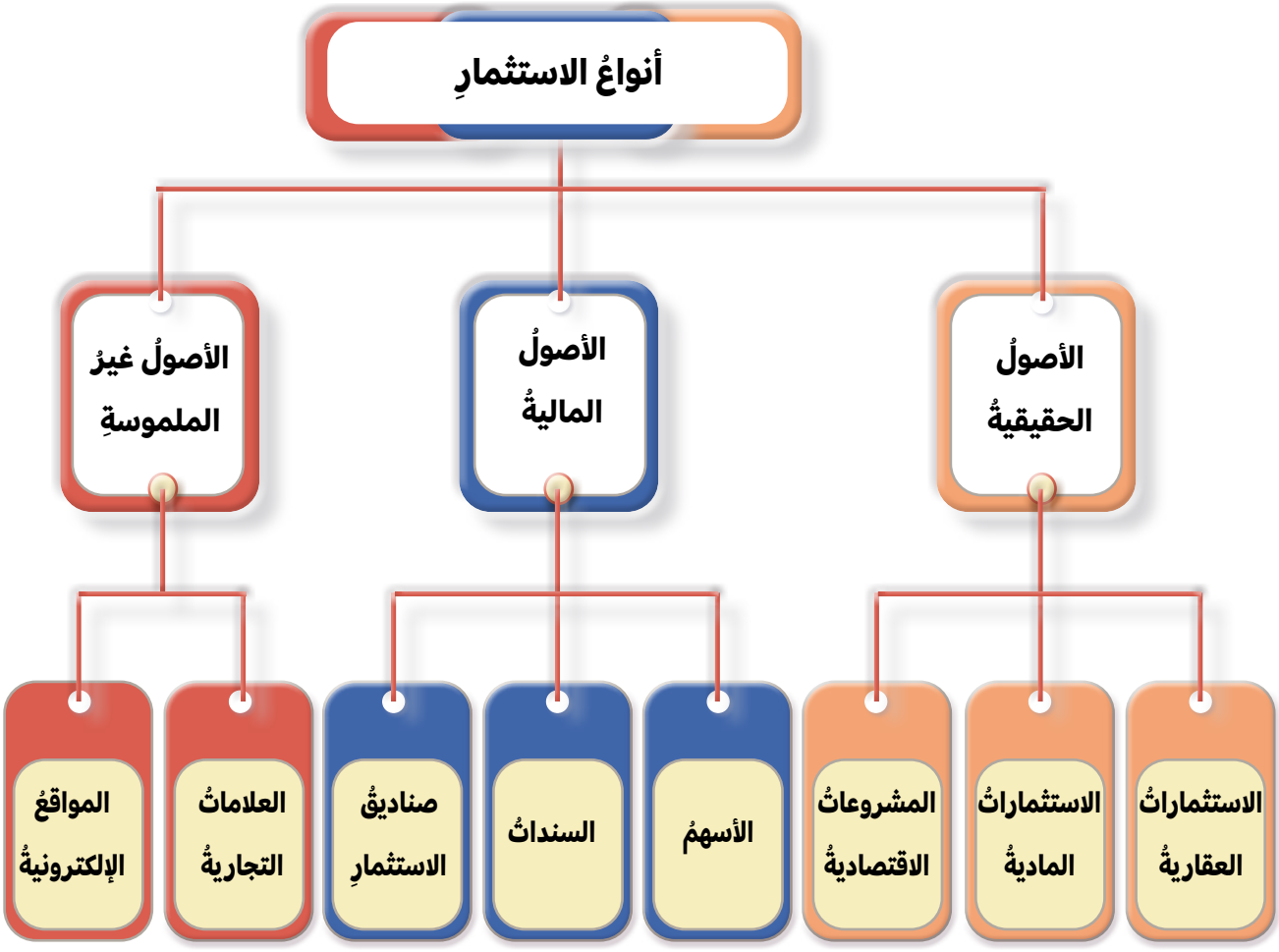

الشكلُ (2): أمثلةٌ على أنواعِ الاستثمارِ.

1 – الأصولُ الحقيقيةُ:

أ– الاستثماراتُ العقاريةُ (Real Estate):

يحرصُ كثيرٌ منَ الأفرادِ على الاستثمارِ في مجالِ العقاراتِ (مثلُ شراءِ الأراضي والمباني) بهدفِ تأجيرِها أوْ بيعِها لاحقًا لتحقيقِ الربحِ؛ إذْ يُعَدُّ الاستثمارُ في العقارِ خيارًا شائعًا بينَ المُستثمِرينَ؛ لِما يُوفِّرُهُ منْ مزايا فريدةٍ، لكنَّهُ – في الوقتِ نفسِهِ– لا يخلو منَ المخاطرِ المُتعدِّدةِ.

مزايا الاستثمارِ في العقارِ:

1 – درجةُ الأمانِ المُرتفِعةُ: يُعَدُّ الاستثمارُ العقاريُّ واحدًا منَ الاستثماراتِ الآمنةِ الطويلةِ الأجلِ؛ إذْ تميلُ فيهِ قيمةُ العقاراتِ إلى الارتفاعِ بمرورِ الوقتِ.

2 – عدمُ التأثُّرِ بالتضخُّمِ: تُعَدُّ العقاراتُ وسيلةً فعّالةً للحفاظِ على قوَّةِ المُستثمِرِ الشرائيةِ؛ فهيَ تحتفظُ بقيمتِها عندَ ارتفاعِ مُعدَّلاتِ التضخُّمِ، بلْ قدْ تزدادُ هذهِ القيمةُ.

3 – توفيرُ دخلٍ مُستقِرٍّ: يُعَدُّ الاستثمارُ في العقاراتِ مصدرًا للدخلِ؛ فهوَ يُحقِّقُ تدفُّقًا نقديًّا مُنتظَمًا منَ الإيجاراتِ.

مخاطرُ الاستثمارِ في العقارِ:

1 – قِلَّةُ السيولةِ: يستغرقُ بيعُ العقاراتِ وقتًا طويلًا؛ ما يجعلُها استثمارًا غيرَ مناسبٍ لمَنْ يحتاجُ إلى السيولةِ السريعةِ.

2 – تكاليفُ الصيانةِ والإدارةِ: يتطلَّبُ العقارُ تخصيصَ مبالغَ ونفقاتٍ دوريةٍ للصيانةِ وإدارةِ الممتلكاتِ؛ ما قدْ يُؤثِّرُ في صافي الأرباحِ.

ب- الاستثماراتُ الماديةُ (Commodities):

يشملُ هذا النوعُ الاستثمارَ في السلعِ، مثلَ: الموارِدِ الطبيعيةِ التي تُستخدَمُ في مجالِ التعدينِ، وتلكَ التي تُستخرَجُ منْ باطنِ الأرضِ، مثلَ: الذهبِ، والنفطِ، والنحاسِ، والغازِ الطبيعيِّ. كذلكَ يشملُ السلعَ الزراعيةَ، مثلَ: القهوةِ، والقمحِ، والقطنِ، إضافةً إلى السلعِ والمُنتَجاتِ الحيوانيةِ، مثلَ: اللحومِ، والجلودِ. علمًا بأنَّ شراءَ هذهِ السلعِ والاحتفاظَ بها أوْ بيعَها يكونُ في حالِ ارتفاعِ سعرِها؛ سعيًا لتحقيقِ الربحِ.

تعملُ هذهِ الاستثماراتُ على زيادةِ الدخلِ القوميِّ، لكنَّها تتطلَّبُ دفعَ نفقاتِ النقلِ والتخزينِ وما شابهَ.

ج- المشروعاتُ الاقتصاديةُ:

تمتازُ المشروعاتُ الاقتصاديةُ بتنوُّعِ أنشطتِها، مثلَ: الأنشطةِ التجاريةِ، والأنشطةِ الصناعيةِ، والأنشطةِ الزراعيةِ، والأنشطةِ الخدميةِ؛ لذا يُعَدُّ الاستثمارُ في المشروعاتِ الاقتصاديةِ منْ أهمِّ أدواتِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ، لا سيَّما أنَّهُ يتفرَّدُ بكثيرٍ منَ المزايا؛ ما يجعلُهُ خيارًا مُفضَّلًا للعديدِ منَ المُستثمِرينَ. فهوَ يُفْضي إلى تحقيقِ عوائدَ ماليةٍ مُرتفِعةٍ، وتوفيرِ عددٍ منْ فرصِ العملِ، وخفضِ مُعدَّلاتِ البطالةِ، وتحسينِ مستوى المَعيشةِ، إضافةً إلى المساهمةِ في التنميةِ الاقتصاديةِ. أمّا أبرزُ مخاطرِ هذا الاستثمارِ فهيَ: فقدانُ رأسِ المالِ، وعدمُ إمكانيةِ استعادةِ رأسِ المالِ، والإخفاقُ في تسويقِ مُنتَجاتِ المشروعاتِ.

2- الأصولُ الماليةُ:

يوجدُ العديدُ منْ أنواعِ الاستثماراتِ الماليةِ، ويُمكِنُ إجمالُ أبرزِها في ما يأتي:

أ- الأسهمُ (Stocks):

هيَ أوراقٌ ماليةٌ تُمثِّلُ حَقَّ الملكيةِ لمُشتريها. فمثلًا، إذا اشترى مُستثمِرٌ بعضَ الأسهمِ، فهذا يعني أنَّهُ اشترى حِصَّةً صغيرةً في شركةٍ ما، وأنَّ لهُ نصيبًا منْ أرباحِها في حالِ أحرزَتِ الشركةُ نجاحًا وتقدُّمًا في أعمالِها؛ إذْ ترتفعُ قيمةُ أسهمِها عندئذٍ، ومنْ ثَمَّ يحصلُ المُستثمِرُ على جزءٍ منَ الأرباحِ. أمّا إذا واجهَتِ الشركةُ صعوباتٍ فقدْ تنخفضُ قيمةُ هذهِ الأسهمِ، ورُبَّما يخسرُ المُستثمِرُ الأموالَ التي استثمرَها في أسهمِ الشركةِ. يُذكَرُ أنَّ أسعارَ الأسهمِ تتأثَّرُ أيضًا بعواملَ أُخرى، مثلَ: العرضِ والطلبِ، وأسعارِ الفائدةِ، والاقتصادِ، وغيرِ ذلكَ.

تُصنَّفُ الأسهمُ بحسبِ الحقوقِ والامتيازاتِ المستحقةِ لأصحابِها إلى نوعينِ رئيسينِ، هما:

- **الأسهمُ العاديةُ**: هيَ أسهمٌ يحقُّ لحاملِها التصويتُ في اجتماعاتِ الجمعيةِ العموميةِ للشركةِ؛ ما يمنحُهُ دورًا في اتِّخاذِ القراراتِ المُهِمَّةِ، مثلَ: تعيينِ مجلسِ الإدارةِ، والموافقةِ على خُطَطِ الشركةِ. كذلكَ يحصلُ حاملُ هذهِ الأسهمِ على أرباحٍ منَ الشركةِ بناءً على أدائِها، لكنَّ توزيعَ الأرباحِ ليسَ مضمونًا في جميعِ الأحوالِ؛ إذْ إنَّهُ يأتي في آخرِ سُلَّمِ الأولوياتِ. فبعدَ الوفاءِ بجميعِ التزاماتِ الشركةِ، يحصلُ حاملُ الأسهمِ على ما تبقّى منْ أصولِ الشركةِ؛ إذْ يتعيَّنُ أوَّلًا سدادُ الديونِ، والوفاءُ بالتزاماتِ حملةِ الأسهمِ الممتازةِ، ثمَّ قدْ تتوافرُ فرصةٌ لتحقيقِ عوائدَ أعلى على المدى الطويلِ. غيرَ أنَّ حجمَ المخاطرِ يزدادُ بسببِ تقلُّبِ الأسعارِ، وعدمِ ضمانِ الأرباحِ.
- **الأسهمُ الممتازةُ**: يحصلُ حاملُ هذهِ الأسهمِ على أرباحٍ ثابتةٍ تُدفَعُ بصورةٍ دوريةٍ، ويُعطى أولويةً في التوزيعِ قبلَ حملةِ الأسهمِ العاديةِ. صحيحٌ أنَّ حاملَ الأسهمِ الممتازةِ لا يُمنَحُ عادةً حَقَّ التصويتِ، لكنَّهُ يُقدَّمُ على حاملِ الأسهمِ العاديةِ في توزيعِ الأرباحِ، واستردادِ رأسِ المالِ عندَ تصفيةِ الشركةِ.

بوجهٍ عامٍّ، يمتازُ هذا النوعُ منَ الأسهمِ بإمكانيةِ تحقيقِ عائداتٍ مُرتفعةٍ على المدى الطويلِ، والسهولةِ في عملياتِ التداولِ والبيعِ والشراءِ. أمّا أبرزُ مخاطرِها فتتمثَّلُ في تقلُّباتِ السوقِ الشديدةِ، وفقدانِ رأسِ المالِ.

- أُوضِّحُ الفروقَ بينَ الأسهمِ العاديةِ والأسهمِ الممتازةِ.

الربطُ معَ التكنولوجيا

تُعَدُّ العملاتُ الرقميةُ منَ الاستثماراتِ الحديثةِ التي تمتازُ بتقلُّباتِها الكبيرةِ. وبالرغمِ منْ إقبالِ بعضِ الأفرادِ على شرائِها وتداولِها لاعتقادِهِمْ أنَّها تُمثِّلُ فرصًا سانحةً لعوائدَ كبيرةٍ، فإنَّها تحملُ في طيّاتِها مخاطرَ كثيرةً جدًّا بسببِ عدمِ الاستقرارِ، وعدمِ اليقينِ في الأسواقِ، فضلًا عنِ القرصنةِ، والاحتيالِ، والتلاعبِ بالسوقِ، وغيرِ ذلكَ. ولهذا يُنصَحُ المُستثمِرونَ أنْ يبحثوا في هذا الموضوعِ بحثًا شاملًا مستفيضًا، وأنْ يتوخَّوا الحذرَ في اختياراتِهِمْ؛ لأنَّ بعضَ الدولِ لا تعترفُ بالعملاتِ الرقميةِ.

ب- السنداتُ (Bonds):

هيَ أوراقٌ ماليةٌ تُستخدَمُ لإقراضِ الحكومةِ والشركاتِ المالَ اللازمَ لتمويلِ مشروعاتِها لقاءَ الحصولِ على فوائدَ دوريةٍ ثابتةٍ. وفيها تلتزمُ الحكومةُ أوِ الشركةُ بدفعِ قيمةِ السندِ عندَ الاستحقاقِ، إضافةً إلى دفعِ الفوائدِ المُتَّفَقِ عليْها. منْ مزايا السنداتِ أنَّها مصدرُ دخلٍ ثابتٌ ومُنتظَمٌ، وأنَّها تُعَدُّ استثمارًا أقلَّ مخاطرةً منَ الأسهمِ.

أمّا أبرزُ مخاطرِها فهوَ التضخُّمُ؛ إذْ قدْ تفقدُ قيمتَها بمرورِ الوقتِ، والتعثُّرُ؛ أيْ عدمُ قدرةِ المُقترِضِ على سدادِ الدَّيْنِ. صحيحٌ أنَّها تُعَدُّ أقلَّ خطورةً منَ الأسهمِ، لكنَّها تُقدِّمُ عوائدَ مُحتمَلةً أقلَّ.

ج- صناديقُ الاستثمارِ (Mutual Funds and ETFs):

هيَ أدواتٌ ماليةٌ تهدفُ إلى جمعِ الأموالِ منْ بعضِ المُستثمِرينَ، ثمَّ استثمارِها في مجموعةٍ مُتنوِّعةٍ منَ الأصولِ، مثلَ: الأسهمِ، والسنداتِ، والعقاراتِ. لذا، فإنَّ عمليةَ الاستثمارِ في الصناديقِ تعني شراءَ استثماراتٍ جاهزةٍ.

يديرُ بعضَ الصناديقِ شخصٌ مُتخصِّصٌ في الاستثمارِ نيابةً عنِ المُستثمِرِ. وتتضمَّنُ الصناديقُ العديدَ منَ الاستثماراتِ المختلفةِ بدلًا منْ حصرِها في استثمارٍ واحدٍ فقطْ؛ لذا أخذَ كثيرٌ منَ الناسِ يستثمرونَ في هذهِ الصناديقِ.

تمتازُ صناديقُ الاستثمارِ بأنَّها قليلةُ المخاطرِ؛ نظرًا إلى الاستثمارِ في مجموعةٍ مُتنوِّعةٍ منَ الأصولِ، وتولّي خبراءَ ماليينَ إدارتَها، إضافةً إلى السهولةِ في عملياتِ التداولِ والبيعِ والشراءِ. أمّا أبرزُ مخاطرِها فتتمثَّلُ في فرضِ رسومِ إدارةٍ سنويةٍ عليْها، فضلًا عنْ مخاطرِ السوقِ؛ أيْ تقلُّباتِ قيمةِ استثماراتِها.

؟ - ما نوعُ الاستثمارِ الذي ينطوي على أقلِّ المخاطرِ باعتقادي؟ أُبرِّرُ إجابتي.

3 - الأصولُ غيرُ الملموسةِ (Invisible Assets):

هيَ أصولٌ طويلةُ الأجلِ يتعذَّرُ لمسُها أوْ رؤيتُها، مثلَ: براءاتِ الاختراعِ، والعلاماتِ التجاريةِ، وحقوقِ النشرِ، والتقنياتِ، والبرمجياتِ. وفي ظلِّ الهيمنةِ المُتزايدةِ للاقتصادِ الرقميِّ والتقدُّمِ التكنولوجيِّ السريعِ، زادَتْ أهمِّيةُ الأصولِ غيرِ الملموسةِ، وأصبحَتْ تؤدّي دورًا حاسمًا في دفعِ الأداءِ الماليِّ للشركاتِ وتقييمِ السوقِ؛ إذْ تُوفِّرُ هذهِ الأصولُ أساسًا للنموِّ المستدامِ والربحيةِ.

وقدْ أبدَتِ الاستثماراتُ غيرُ الملموسةِ مرونةً كبيرةً؛ ما جعلَها تنمو بنحوِ ثلاثةِ أضعافِ مُعدَّلِ نموِّ الاستثماراتِ الملموسةِ خلالَ الأعوامِ العشرِ الماضيةِ.

في ما يأتي أبرزُ مزايا الاستثمارِ في الأصولِ غيرِ الملموسةِ:

أ- **القابليةُ للنموِّ السريعِ:** تتَّصِفُ الأصولُ غيرُ الملموسةِ (مثلُ: التكنولوجيا، والبرمجياتِ) بإمكانياتٍ كبيرةٍ للنموِّ السريعِ؛ ما يتيحُ للمُستثمِرينَ تحقيقَ عوائدَ مُرتفِعةٍ في وقتٍ قصيرٍ.

ب- **انخفاضُ التكاليفِ الماديةِ:** لا يتطلَّبُ الاستثمارُ في الأصولِ غيرِ الملموسةِ غالبًا وجودَ منشآتٍ كبيرةٍ أوْ معدّاتٍ ماديةٍ؛ ما يُقلِّلُ منَ التكاليفِ المُرتبِطةِ بعملياتِ التصنيعِ والصيانةِ.

ج- **زيادةُ الميزةِ التنافسيةِ:** تساعدُ العلاماتُ التجاريةُ والملكيةُ الفكريةُ الشركاتِ على التميُّزِ عنْ مُنافِسيها؛ ما يُعزِّزُ منْ حِصَّتِها السوقيةِ، ويزيدُ منْ قدرتِها على جذبِ العملاءِ.

د- **المرونةُ وسهولةُ التوسُّعِ:** يُمكِنُ توسيعُ مجالِ استخدامِ الأصولِ غيرِ الملموسةِ بسهولةٍ (مثلُ: البرمجياتِ، والمِنصّاتِ الرقميةِ)؛ إمّا بالعملِ في أسواقٍ مختلفةٍ، وإمّا بزيادةِ عددِ المُستخدِمينَ، منْ دونِ حاجةٍ إلى استثماراتٍ كبيرةٍ إضافيةٍ.

هـ- **العوائدُ الطويلةُ الأجلِ:** تُوفِّرُ الأصولُ غيرُ الملموسةِ (مثلُ: براءاتِ الاختراعِ، والعلاماتِ التجاريةِ) دخلًا مستدامًا مُدَّةً طويلةً منَ الزمنِ.

و- **التأثيرُ الأقلُّ للتقلُّباتِ الاقتصاديةِ:** تمتازُ بعضُ الأصولِ غيرِ الملموسةِ (مثلُ حقوقِ الملكيةِ الفكريةِ) بأنَّها أقلُّ عُرْضةً للتأثُّرِ بالتقلُّباتِ الاقتصاديةِ مقارنةً بالأصولِ الماديةِ. أنظرُ الشكلَ (3).

الشكلُ (3): مزايا الاستثمارِ في الأصولِ غيرِ الملموسةِ.

أمّا أبرزُ مخاطرِ الاستثمارِ في الأصولِ غيرِ الملموسةِ فهيَ:

أ- **التقييمُ غيرُ الدقيقِ**: يصعبُ تحديدُ القيمةِ السوقيةِ الدقيقةِ للأصولِ غيرِ الملموسةِ؛ إذْ يعتمدُ ذلكَ على توقُّعاتِ الأداءِ المستقبليِّ، ولا يعتمدُ على أيِّ معاييرَ حِسِّيَّةٍ؛ ما قدْ يؤدّي إلى تقييمٍ مُفرِطٍ، أوْ تقييمٍ أقلَّ منَ اللازمِ.

ب- **تقادمُ الأصولِ**: قدْ تفقدُ الأصولُ غيرُ الملموسةِ (مثلُ: التقنياتِ، والبرمجياتِ) قيمتَها بسرعةٍ نتيجةَ التطوُّرِ التكنولوجيِّ السريعِ، وظهورِ ابتكاراتٍ جديدةٍ.

ج- **التبعيةُ الكبيرةُ للسوقِ**: تعتمدُ قيمةُ الأصولِ غيرِ الملموسةِ اعتمادًا كبيرًا على تفاعلِ السوقِ معَ العلامةِ التجاريةِ أوِ المُنتَجِ؛ ما يعني أنَّ أيَّ تغييرٍ في أذواقِ المُستهلِكينَ قدْ يُؤثِّرُ في قيمتِها.

د- **ضعفُ الحمايةِ القانونيةِ**: قدْ تتعرَّضُ الملكيةُ الفكريةُ لانتهاكاتٍ عديدةٍ أوْ تحدِّياتٍ قانونيةٍ، وبخاصةٍ في الأسواقِ التي تفتقرُ إلى قوانينِ الحمايةِ الفعّالةِ.

هـ- **ضعفُ السيولةِ**: لا يُمكِنُ تحويلُ الأصولِ غيرِ الملموسةِ إلى نقدٍ بصورةٍ سريعةٍ مقارنةً بالأصولِ الملموسةِ مثلِ العقاراتِ.

و- **المخاطرُ الأخلاقيةُ**: يُمكِنُ للعلامةِ التجاريةِ والمُنتَجِ المُرتبِطِ بالأصلِ غيرِ الملموسِ أنْ يتعرَّضا لأيِّ ضررٍ يَمسُّ السمعةَ؛ ما يؤدّي إلى انخفاضٍ كبيرٍ في القيمةِ. أنظرُ الشكلَ (4).

الشكلُ (4): مخاطرُ الاستثمارِ في الأصولِ غيرِ الملموسةِ.

- برأيي، أيُّ أنواعِ الاستثمارِ المذكورةِ آنفًا أنسبُ لي؟ أُبرِّرُ إجابتي.
- أُوضِّحُ مزايا الاستثمارِ في الأصولِ غيرِ الملموسةِ.
- أُناقِشُ زملائي/ زميلاتي في مخاطرِ الاستثمارِ في الأصولِ غيرِ الملموسةِ.

النشاط 1 المُستثمِرُ الذكيُّ.

- يُقسِّمُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ طلبةَ الصفِّ إلى مجموعاتٍ رباعيةٍ أوْ خماسيةٍ، ثمَّ يطلبُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ إلى أفرادِ كلِّ مجموعةٍ اختيارَ نوعٍ مُعيَّنٍ منَ الاستثمارِ، مثلَ:
  - ❋ الاستثمارِ في مشروعِ متجرٍ صغيرٍ.
  - ❋ الاستثمارِ في أسهمِ شركةٍ تقنيةٍ ناشئةٍ.
  - ❋ الاستثمارِ في شراءِ عقارٍ، ثمَّ تأجيرِهِ.
  - ❋ الاستثمارِ في شراءِ معدّاتٍ، ثمَّ تأجيرِها للمُزارِعينَ.
  - ❋ الاستثمارِ في تطبيقٍ برمجيٍّ.
- يمنحُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ أفرادَ كلِّ مجموعةٍ فرصةً للإبداعِ واقتراحِ أيِّ مشروعٍ يرغبونَ الاستثمارَ فيهِ.
- يُوجِّهُ المُعلِّمُ/ المُعلِّمةُ أفرادَ كلِّ مجموعةٍ إلى إعدادِ عرضٍ تقديميٍّ يتضمَّنُ بيانَ سببِ اختيارِهِمْ لهذا الاستثمارِ، إضافةً إلى تحليلِ مزاياهُ ومخاطرِهِ.

معلومةٌ تعلَّمْتُها، وأُشارِكُ فيها عائلتي

توجدُ أنواعٌ كثيرةٌ منَ الاستثماراتِ، وهيَ تختلفُ في ما بينَها منْ حيثُ درجةُ الربحيةِ، ومستوى المخاطرةِ. ولا شكَّ في أنَّ التخطيطَ الماليَّ الصحيحَ، وتقييمَ المخاطرِ والعوائدِ المُتوقَّعةِ عندَ اتِّخاذِ أيِّ قرارٍ استثماريٍّ؛ يساعدُ على اختيارِ الاستثمارِ الأنسبِ لأهدافِ المُستثمِرِ الماليةِ، وقدرتِهِ على تحمُّلِ المخاطرِ.

نصيحةٌ

إنَّ دراسةَ مزايا أنواعِ الاستثماراتِ والمخاطرِ المُتعلِّقةِ بها، والبَدْءَ باستثمارٍ مبالغَ صغيرةٍ؛ قدْ يُمثِّلانِ وسيلةً جيِّدةً لاكتسابِ خبرةٍ أوَّليةٍ في الاستثمارِ. ومنْ ثَمَّ يُمكِنُ للفردِ مراقبةُ أداءِ استثمارِهِ، وتعلُّمُ كيفيةِ إدارتِهِ، ثمَّ زيادةُ مستوى المخاطرةِ تدريجيًّا إذا كانَ مُستعِدًّا لذلكَ مستقبلًا.

أُقيّمُ تعلُّمي

السؤالُ الأوَّلُ: أُوضِّحُ المقصودَ بكلٍّ ممّا يأتي: الأسهمُ، صناديقُ الاستثمارِ.

السؤالُ الثاني: أذكرُ مثالًا على كلٍّ ممّا يأتي:

1 – الأصولُ غيرُ الملموسةِ.

2 – الاستثماراتُ العقاريةُ.

3 – الأصولُ الماليةُ.

السؤالُ الثالثُ: أُقارِنُ بينَ الأسهمِ العاديةِ والأسهمِ الممتازةِ منْ حيثُ:

1 – حَقُّ التصويتِ.

2 – الأولويةُ في توزيعِ الأرباحِ.

السؤالُ الرابعُ: يُمثِّلُ الجدولُ التالي قائمتينِ، تحتوي أُولاهُما على أنواعٍ مختلفةٍ منَ الاستثماراتِ، في حينِ تحتوي القائمةُ الثانيةُ على المخاطرِ المُرتبِطةِ بكلِّ نوعٍ منْ هذهِ الاستثماراتِ.

أختارُ منَ القائمةِ الثانيةِ الخطرَ الذي يتعلَّقُ بنوعِ الاستثمارِ في القائمةِ الأولى.

القائمةُ الأولى	القائمةُ الثانيةُ
الأسهمُ	التكاليفُ الدوريةُ للصيانةِ.
السنداتُ	فقدانُ القيمةِ بمرورِ الوقتِ.
الأصولُ غيرُ الملموسةِ	التقييمُ غيرُ الدقيقِ للقيمةِ في السوقِ.
العقاراتُ	تقلُّباتُ السوقِ الشديدةُ.
	الإخفاقُ في تسويقِ مُنتَجاتِ المشروعِ.

السؤالُ الخامسُ: أفترضُ أنَّني خبيرٌ اقتصاديٌّ مُتخصِّصٌ في مجالِ الاستثماراتِ. ما النصيحةُ التي أُقدِّمُها لاختيارِ نوعِ الاستثمارِ الأنسبِ لكلِّ حالةٍ منَ الحالاتِ الآتيةِ:

- ترغبُ سلمى أنْ تضعَ أموالَها في استثمارٍ يمتازُ بدرجةٍ عاليةٍ منَ الأمانِ، ويُوفِّرُ دخلًا مُنتظَمًا.
- يرغبُ حازمٌ أنْ يستثمرَ أموالَهُ في أصولٍ مُتنوِّعةٍ يديرُها خبراءُ ماليونَ.
- ترغبُ زينةُ أنْ تضعَ أموالَها في استثمارٍ قليلِ التكلفةِ، وقليلِ التأثُّرِ بالتقلُّباتِ الاقتصاديةِ.